الجامعة الاردنية

كلية الشريعة

قسم المصارف الاسلامية

هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية

إعداد الطالبة : عنود بلال المومني

إشراف : د. مجدي غيث

قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات درجة البكالوريوس في تخصص المصارف الإسلامية

الإهداء

إلى من أرضعتني الحب و الحنان إلى من سهلت لي طريق الحياه إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابه العزيز...

(امي الحبيبة).

إلى صاحب السيرة العطرة إلى من زرع بي القيم والمبادئ التي أوصلتني لما أنا عليه الأن إلى...

(والدي العزيز).

إلى من يعجز لساني والكلمات عن وصفهم إلى من بهم أكبر وعليهم اعتمد إلى من عرفت معهم معنى الحياة...

(إخوتي و أخواتي).

إلى من سرنا سوياً نشق طريق العلم معاً ، إلى من تكاتفنا يداً بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا ...

(صديقاتي).

إليكم جميعاً اهدي هذا العمل

الشكر والتقدير

بعد الانتهاء من إعداد هذا البحث لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى الدكتور مجدي غيث الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث وغمرني بعلمه وعطائه وبتوجيهاته القيمة التي أغنت بحثي هذا ومساعدته بإخراجه الى النور...

إلى جميع اساتذتي الكرام الذين لم يتوانوا في مد يد العون لي في مسيرتي الجامعية وأخص بالذكر :

أ. د أحمد ابو سرحان.

د. هيام السعودي.

د. باسل الشاعر .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الإهداء	2
الشكر والتقدير	3
المقدمة.....	5
ملخص البحث	6
مشكلة الدراسة	7
أهمية البحث	7
أهداف البحث	7
منهج البحث	7
الدراسات السابقة	8
المبحث الاول : التعريف بالرقابة الشرعية وأهميتها وأنواعها	
المطلب الاول : مفهوم الرقابة الشرعية.....	10
المطلب الثاني : أهمية الرقابة الشرعية	12
المطلب الثالث : أنواع الرقابة الشرعية	13
المبحث الثاني : مكونات الرقابة الشرعية ومهام هيئة الرقابة الشرعية و مجالات عملها والعوائق التي تواجهها.	
المطلب الاول : مكونات الرقابة الشرعية	15
المطلب الثاني :اهمية هيئة الرقابة الشرعية.....	17
المطلب الثالث : مجالات عمل هيئة الرقابة الشرعية	18
المطلب الرابع : العوائق التي تواجه هيئة الرقابة الشرعية	21
المبحث الثالث : طرق تعيين وعزل اعضاء هيئة الرقابة الشرعية و التكييف الفقهي لعملها .	
المطلب الاول : تعين هيئة الرقابة الشرعية	22
المطلب الثاني : طرق عزل اعضاء هيئة الرقابة الشرعية	23

المطلب الثالث : التكييف الفقهي لعمل هيئة الرقابة الشرعية 24
النتائج 26
التوصيات 27
المراجع..... 28

بسم الله الرحمّن الرحيم

المقدمة :

الحمد لله حمدا يوافي نعمه والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد الامين وعلى اله وصحبه اجمعين.

وبعد :

لا يخفى على أحد أهمية المصارف في حياة الإنسان المعاصر، وهذا يجعل وجود المصارف الإسلامية في المجتمع المسلم الذي لا يريد أفراده التعامل بالربا أمراً ضرورياً ووجود هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية أمراً مهم جدا من أجل تحقيق هذه الغاية - تجنب التعامل بالربا- ، وذلك أن الهدف من وجود هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية هو ضمان التزام هذه المصارف بأحكام الشريعة الإسلامية .

وتعتبر الرقابة الشرعية الميزة الأساسية بين المصارف الإسلامية والربوية؛ لما لها من دور هام في ضبط أنشطة المصارف الإسلامية من الناحية الشرعية، خاصة وأن تجربة المصارف الإسلامية تعتبر تجربة حديثة نسبياً، وتحتاج إلى مخلصين يسيرونها إلى بر الأمان، وهؤلاء هم أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

ملخص البحث :

تعتبر الرقابة الشرعية صمام الأمان في البنوك الإسلامية، وهي التي تضبط أعمال البنوك الإسلامية وتبين مدى توافقها مع الأحكام الشرعية، لأنه لا يمكن لأي بنك أن يرفع لافتة أنه بنك إسلامي، دون أن تكون أعماله متفقة مع الأحكام الشرعية، ولا يمكن أن يتم تحقيق تلك الدعوى بدون وجود هيئة رقابة شرعية.

وتعتبر الرقابة الشرعية الميزة الاساسية بين المصارف الاسلامية والربوية ، لما لها دور هام في ضبط انشطة المصارف الاسلامية من الناحية الشرعية ، خاصة وان تجربة المصارف الإسلامية تجربة حديثة نسبياً ، وما زالت بحاجة الى جهاز رقابي حتى يقوم المصرف الإسلامي بدوره .

وحتى تقوم المصارف الإسلامية بدورها لابد من توفر مكونات تضبط وتنظم مهامها وجاء هذا البحث مبيناً مفهوم وأهمية الرقابة الشرعية كما بين مجالات عمل هيئة الرقابة الشرعية التنفيذية والعوائق التي تواجه هذه الهيئة ، و كان من أهم النتائج التي توصل اليها الباحث أن دور هيئة الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي هو أمر ضروري لضمان التزام هذه المصارف في معاملاتهم لأحكام الشريعة الإسلامية.

مشكلة الدراسة :

- ما حقيقة الرقابة الشرعية وأهميتها وأنوعها ؟
- ما هي مكونات الرقابة الشرعية ومهام هيئة الرقابة الشرعية و مجالات عملها والعوائق التي تواجهها ؟
- ما هي طرق تعيين أعضائها وعزلهم والتكييف الفقهي لعمل هيئة الرقابة الشرعية ؟

أهمية البحث :

• إن العالم اليوم يشهد انتشارا سريعا للمؤسسات المالية الإسلامية من مصارف وغيرها، فيجب التأكد أن نشاطها المالي مطابق لإعلان أنها إسلامية، وهذا هو دور هيئة الرقابة الشرعية .

• إن موضوع الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية ما زال حديثا والكتابة فيه قليلة بحاجة إلى إثراء.

أهداف البحث :

• إزالة التشوهات في المعاملات البنكية .

• تحقيق مقاصد الحفاظ على المال.

• الإجابة على كثير من الأسئلة التي يطرحها الناس حول واقع الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.

• التوصل إلى صورة متكاملة عن هيئة الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية.

منهج البحث :

يتبع البحث المنهج الاستقرائي والوصفي ، حيث تم جمع واستقراء جميع البيانات المتعلقة بهيئة الرقابة الشرعية .

ما يميز هذا البحث :

يعد هذا البحث استكمالاً للجهود السابقة ، باستيفاء جوانب الرقابة الشرعية وهيئة الرقابة الشرعية من حيث المفهوم والمكونات ومجالات عملها والعوائق التي تواجهها .

الدراسات السابقة :

في ما يلي بعض الدراسات السابقة التي طرحت موضوع الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية , ومنها :

1. دراسة للدكتور يوسف بن عبدالله الشبيلي

بعنوان " الرقابة الشرعية على المصارف ضوابطها ، احكامها ،دورها في ضبط عمل المصرف " .

تطرق فيها الى تعريف الرقابة وبيان ضوابطها والاحكام المتعلقة بها ثم عقد مطلب خاص يبين فيه الفرق بين الرقابة الشرعية والمصطلحات المتشابهة.

2. دراسة للباحث حمزة عبد الكريم حماد

بعنوان " الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية ".

" البحث عبارة عن ملخص لرسالة ماجستير في الفقه وأصوله / كلية الشريعة / الجامعة الاردنية 2004 " .

جاء هذا البحث ليلقي الضوء على موضوع الرقابة الشرعية بشكل خاص متناولاً دورها وطبيعة عملها وما يتعلق بها ، حيث تطرق فيها الى تعريف الرقابة الشرعية وبيان اهميتها ومكوناتها ومجالات عملها ، وبين فيه إشكاليه تعدد الفتاوي بين هيئات الفتوى في المصارف الاسلامية والأحكام المتعلقة بأخذ الاجرة على الفتوى.

3. دراسة للدكتور محمد امين علي القطان

بعنوان " الرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الاسلامية ".

" بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي " جامعة ام القرى 1425ه

ذكر في هذا البحث التأصيل الدقيق لأفضل هيكلة نراها لرقابة شرعية تناسب المصارف الاسلامية وأشار ايضاً الى اوجه القصور في بعض الرقابات الشرعية ، ثم بين أن المؤسسات المالية لا يمكنها بأي حال من الأحوال النجاح بدون الاعتماد على خبراء يفصلون لها فقه المعاملات ويأصلون لها الحلال من الاعمال المستجدة ، واشار فيها الى بعض مسميات الرقابة الشرعية

4. دراسة للدكتور احمد محمد السعد

بعنوان " الرقابة الشرعية وأثرها في المصارف الاسلامية " (كلية الشريعة - جامعة اليرموك – الاردن) .

يتناول هذا البحث مفهوم المصرف الاسلامي ومفهوم الرقابة الشرعية حيث عرف الرقابة الشرعية على انها احد اجهزة المصرف الاسلامي التي تحمية من مخالفة احكام الشرع الاسلامي من خلال ممارسته لأعماله وتقدم لها الحلول الشرعية بما يضفي عليها الصبغة الشرعية لذلك لا يقتصر عملها على المراقبة بل لها دور في التطبيق بداية ومراقبه اثناء التنفيذ ومتابعة.

5. دراسة للباحث معتصم محمود اسكافي 2018

بعنوان " الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية الفلسطينية بين الواقع والطموح "

هدف هذا البحث إلى استعراض الرقابة الشرعية في البنوك الاسلامية في فلسطين، من حيث واقعها، ومعيقاتها، وآلية تفعيلها ولتحقيق ذلك اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، و لذلك جاء هذا البحث ليستعرض ويستشرف الواقع والمأمول للرقابة الشرعية كما ينبغي أن تكون.

المبحث الاول

التعريف بالرقابة وأهميتها وأنوعها

ويتكون هذا المبحث من ثلاث مطالب :

المطلب الاول : مفهوم الرقابة الشرعية .

المطلب الثاني : أهمية الرقابة الشرعية .

المطلب الثالث : أنواع الرقابة الشرعية .

المطلب الاول : التعريف بالرقابة الشرعية .

ويتكون هذا المطلب من ثلاثة فروع :

الفرع الاول : مفهوم الرقابة لغة .

الفرع الثاني : مفهوم الرقابة اصطلاحاً .

الفرع الثالث :مفهوم الرقابة شرعاً.

الفرع الاول: مفهوم الرقابة لغةً . [1]

يقصد بالرقابة في اللغة العربية :

رصد الشيء بغرض دراسته والمحافظة عليه , فقد ورد في لسان العرب ان الرقيب هو الحافظ الذي لا يغيب عنه شيء ، وفي الحديث الشريف : " ارقبوا محمد في اهل بيته " بمعنى (الحفظ والحراسة)،

وحديث اخر يقول فيه الرسول الكريم " ما من نبي الا اعطي سبعة نجباء " اي سبعة حفظة يكونون معه ورقبه يرقبه ورقبانا (بكسر القاف) ورقوبا وترقبه حيث جاءت بمعنى (الانتظار والترصد).

والترقب هو الانتظار لأجل الحفظ ، واساس ذلك قوله تبارك وتعالى : " ولم ترقب قولي " (طه : 94) ومعنى قوله انك لم تحفظ قولي ، والترقب هو ان تنتظر وتتوقع شيئا ما ، ورقب الجيش طليعتهم ، اي انتظر وارتقب اي اشرف وعلا ، والمرقَب هو المكان العالي الذي يشرف عليه الرقيب .

[1] ابن منظور ، معجم لسان العرب المجلد الاول ص 423.

هي المحافظة, لقـوله تعـالى: وأساس ذلك قوله تعالى " إن الله كان عليكم رقيب " والانتظار, لقوله تعالى: فخرج منها خائفاً يترقب " والمقصـود من الرقابـة عمومـًا: الرعاية والحفظ و الانتظار .[2]

ويستنبط من ذلك ان الرقابة لغة لها عده معاني ومن أبرزها :

1- الحفظ والحراسة .

2- الانتظار والترصد .

3- الأشراف والعلو .

الفرع الثاني : مفهوم الرقابة اصطلاحاً.

لها عدة مفاهيم متعددة :

- التحقق من ان العمل يسير وفقا للأهداف المرسومة بكفاية وفي الوقت المحدد . [3]
- أحد عناصر أو وظائف الإدارة. التي هي: (التخطيط والتنظيم والتوجيه والتنسيق والرقابة).
- التحقق من أن الإنجاز يسير وفق الخطط الموضوعة والأهداف المحددة.

عرفها الباحث بانها :

التأكد من سير العمل وفق ما خطط له واكتشاف الاخطاء وتصحيحها والعمل على تعزيز الايجابيات.

الفرع الثالث : مفهوم الرقابة شرعاً .

- يقصد بها المتابعة والملاحظة والتقويم للأعمال والمعاملات والتصرفات لبيان مدى تمشيها مع مبادئ واحكام الشريعة الاسلامية والنظم واللوائح الموضوعة والتي تتفق مع شرع الله تعالى .[4]

- تعريف شركة الراجحي المصرفية: التأكد من مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية, حسب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى.[5]

- مُراقبة سير العمل في المصارف الإسلامية، لمعرفة مدى مطابقتهِ لأحكام الشريعة الإسلامية، في معاملاته المصرفية المختلفة، للتحقق من التزام المصرف بخصائصه، والتأكد من تحقيق أهدافه .[6]

---

[2] الرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الإسلامية د. محمد أمين علي القطان ص6
[3] نظام الرقابة على المال العام في الاقتصاد الاسلامي للدكتور فخري ابو صفية ص 309.
[4] اصول المراجعة والرقابة في الاسلام للدكتور حسن شحاتة ص17.
[5] الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية / د حمزة عبدالكريم حماد / 12
[6] رسالة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية/ د حسن صافي/ ص 41.

- هي متابعة وتدقيق وفحص وتحليل كافة الأعمال والأنشطة التي يمارسها المصرف الإسلامي للتأكد من أنها تتم وفقاً لإحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وطبقاً للفتاوى والقرارات والتوصيات الصادرة من الهيئة الشرعية، وذلك باستخدام مجموعة من الوسائل والأساليب الملائمة والمطابقة للشرع وبيان المخالفات والأخطاء وتصويبها وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية متضمنة الملاحظات والنصائح والإرشادات وسبل التطوير إلى الأفضل. [7]

أضاف الباحث بأنها :

التأكد من سير العمل وفق ما خطط له حسب الاحكام الشرعية التي اقرتها هيئة الرقابة الشرعية واكتشاف الاخطاء وتصحيحها .

المطلب الثاني : أهمية الرقابة الشرعية .

يعد جهاز الرقابة الشرعية أحد أهم الأجهزة في المصارف الاسلامية ، حيث لا نستطيع القول بأن المصرف إسلامي أو أي مؤسسة مالية تقوم بخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية إذا لم تكن مصدقة بالجهاز الرقابي لديه. وحتى لا يتم التلاعب فإن من السياسة الشرعية منع أي مؤسسة مالية من تقديم خدمات إسلامية ما لم يكن لديها هيئة رقابة شرعية.

وما يطرحه البعض من أنه يمكن الاكتفاء بإسناد الرقابة الشرعية إلى جهاز المراجعة الداخلية في المصرف، أو الاكتفاء بتدريب موظفي المصرف على التعاملات المالية الإسلامية، وتثقيفهم بأحكام الشريعة فيها بدلاً من وجود إدارة للرقابة الشرعية، فكل ذلك غير مقبول؛ فتدريب الموظفين ومنهم موظفو المراجعة الداخلية– مع أهميته- لا يغني عن وجود جهاز خاص يضم متخصصين في فقه المعاملات المالية؛ لعدة امور :

1- إعطاء الصبغة الشرعية للمصرف الإسلامي، وتوفير الارتياح لدى المتعاملين معه . [8]

2- أن بعض أحكام المعاملات المالية وضوابطها لاسيما ما يتعلق منها بالربا قد تخفى على المتخصصين، فكيف إذا أسندت إلى غير المتخصص. [9]

3- إن الأساس الذي قامت عليه المصارف الإسلامية المعاصرة هو تقديم البديل الشرعي للمصارف الربوية غير المشروعة، ولا يخفى على أحد أن الرقابة الشرعية ضرورة حيوية للمصارف الإسلامية؛ فهي الجهة التي تراقب وترصد سير عمل المصارف الإسلامية والتزامها وتطبيقها في معاملاتها للأحكام الشرعية. [10]

---

[7] هيئة الرقابة الشرعية في مصرف الراجحي دراسة تحليلية فقهية / للطالب سعد بن عبد الله السبر / ص5

[8] الرقابة الشرعية على المصارف الاسلامية بين التأصيل والتطبيق للدكتورة هيام الزيدانيين ص93

[9] الرقابة الشرعية على المصارف للدكتور يوسف الشبيلي ص5

4- إن العمليات المصرفية في الاستثمار والتمويل بالذات تحتاج إلى رأي من هيئة الفتوى؛ نظرا لتميز هذه العمليات بالتغير وعدم التكرار مع كل حالة أو عملية أو مشروع يموله المصرف، ومن ثم فالعاملون في النشاط الاستثماري يجب أن يكونوا على اتصال مستمر مع الرقابة الشرعية؛ لأنهم دائما بحاجة إلى الإفتاء في نوازل وواقعات تواجههم أثناء عملهم. [11]

5- صون التجربة المالية الاسلامية عن الانحراف والفساد ،لتواصل تحقيق نجاحاتها كبديل شرعي عن النظم المالية التقليدية . [12]

6- إن وجود الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الاسلامية، سواء أكان بنك أو غيره من المؤسسات والشركات الاسلامية ، يمنحها الثقة من قبل العملاء بأن جميع المعاملات تكون إسلامية ، علما بأن كل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، في نظامها الداخلي وقوانينها الأساسية، تشترط خضوع كل المعاملات المصرفية فيها للأحكام الشرعية، وهذا يُضفي عليها الصفة القانونية بالإضافة إلى الشرعية.

وبالإجمال فأن القرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية تكون ملزمة لإدارة البنك وموظفيه. وأهم أهداف الرقابة الشرعيـة أنها تتحقق من التزام البنك الإسلامي بالأحكام والمبادئ الشرعية. وتقوم بإيجاد الصيغ والعقود والنماذج المعتمدة في البنك من الناحية الشرعية، وتدقيق المعاملات التي ينفذها البنك بحيث تكون موافقة للأحكام الشرعية. وإبداء الرأي الشرعي في كل الأنظمة والعقود والتطبيقات والاتفاقيات والقوائم المالية وتعليمات العمل، للتأكد من خلوها من أي محظور شرعي، وكل ما يتطلبه أداء ذلك من رقابة وتدقيق ومتابعة.[13]

المطلب الثالث : أنواع الرقابة الشرعية .

الرقابة الشرعية على نوعين:

1- رقابة خاصة (داخلية):

تناول العديد من الباحثين تعريف الرقابة الشرعية بالمؤسسات المالية الإسلامية ، وكانت معظم تلك التعريفات قريبة من التعريف الذي أصدرته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم "2 " ، حيث تضمن المعيار تعريف الرقابة الشرعية بأنها " عبارة عن فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها ". [14]

اضاف الباحث انها :

جهاز (داخل الهيكل التنظيمي) يقوم بالتحقق من المعاملات الإسلامية اثناء العمل بها للتأكد من مطابقتها للشروط التي اقرتها هيئة الرقابة الشرعية .

---

[10] الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية هذا البحث عباره عن ملخص لرسالة ماجستير في الفقه واصوله ، حمزه حماد ص2

[11] الرقابة الشرعية على اعمال المصارف الاسلامية د احمد عليات ص49-50

[12] واقع وتحديات الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية / د نوال بن عماره /ص220

[13] مرجعية الرقابة في البنوك الاسلامية ، حسام الدين .

[14] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية /د محمد البلتاجي / ص5

ويشمل الفحص العقود ، والاتفاقيات ، والسياسات ، والمنتجات ، والمعاملات ، وعقود التأسيس ، والنظم الأساسية ، والقوائم المالية ، والتقارير وخاصة تقارير المراجعة الداخلية وتقارير عمليات التفتيش التي يقوم بها البنك المركزي ، والتعاميم .

ويحق لهيئة الرقابة الشرعية الاطلاع الكامل ، وبدون قيود ، علي جميع السجلات والمعاملات والمعلومات من جميع المصادر بما في ذلك الرجوع إلي المستشارين المهنيين وموظفي المؤسسة ذوي الصلة.

يرى الباحث بأن هذا التعريف شامل مفاهيم وأهداف ومجالات عمل الرقابة الشرعية بالمؤسسات المالية الإسلامية .

2- رقابة مشتركة (خارجية). [15]

يقصد بها عملية فحص و تحليل أنشطة وعمليات البنك الاسلامي، من قبل جهة مستقلة للتأكد من إجرائها وفق أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية على أساس الفتاوى الصادرة بخصوصها، وذلك باستخدام أساليب و وسائل مهنية متخصصة لبيان صحة أو أخطاء التطبيق، و تقديم التقارير للجهات المعنية بهدف إجراء التعديات اللازمة و تطوير الأداء.

أضاف الباحث بأنها :

جهاز مستقل (خارج الهيكل التنظيمي) يقوم بالتحقق من المعاملات الاسلامية اثناء العمل بها للتأكد من مطابقتها للشروط التي اقرتها هيئة الرقابة الشرعية

[15] مجلة عربناك الرقابة الشرعية

المبحث الثاني

مكونات الرقابة الشرعية ومهام هيئة الرقابة الشرعية و مجالات عملها والعوائق التي تواجهها.

يتكون هذا المبحث من أربع مطالب :

المطلب الاول : مكونات الرقابة الشرعية .

المطلب الثاني : مهام هيئة الرقابة الشرعية .

المطلب الثالث : مجالات عمل هيئة الرقابة الشرعية .

المطلب الرابع: العوائق التي تواجه هيئة الرقابة الشرعية .

المطلب الاول : مكونات الرقابة الشرعية .

تتكون الرقابة الشرعية من هيئتين هما:

1. **هيئة الرقابة الشرعية** :

بدايتاً سأبين تعريف الهيئة :

الهيئة في العرف المالي الإسلامي هي : الجماعة من الفقهاء تناط بهم عملية الإفتاء الشرعي فيما يعرض عليهم من أسئلة واستفسارات بشأن أعمال ومعاملات المؤسسة المالية ، وقد يمثلها مفتٍ أو مراقبٌ شرعي واحد فقط .[16]

هيئة الرقابة الشرعية :

تُعرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هيئة الرقابة الشرعية بما يلي :

جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات ويجوز ان يكون احد الاعضاء من غير الفقهاء ، على ان يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات ، ويعهد لهيئة الرقابة

[16] أعمال الهيئات الشرعية بين الاستشارية الفردية والمهنية المؤسسية / د رياض منصور الخليفي /18

الشرعية توجيه نشاطات المؤسسات ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، وتكون قراراتها ملزمة للمؤسسة .[17]

اضاف الباحث بأنها :

جهة رقابية خارجية " جهاز مستقل " تقوم بإصدار الاحكام والضوابط والفتاوي مكونة من المتخصصين في فقه المعاملات وتقوم بالتدقيق على أعمال البنك من خلال إدارة التدقيق الشرعي وتكون قراراتها وفتاويها ملزمة للبنك .

استقلالية الهيئة :

تتمتع هيئات الرقابة الشرعية بالاستقلالية التامة ، وهذه الاستقلالية منحتها القوة للقيام بعمليات الفحص والتدقيق دون تدخل إداري للتأكد من مطابقة جميع الأعمال للشريعة الاسلامية وإيقاف او تعديل مسار أو صفة مخالفة لأحكام الشريعة الاسلامية .

ويشترط لرفع درجة الاستقلالية عدة امور :

أ- أن لا يكون حاصلا على أي تمويل له أو لأي من أفراد عائلته حتى الدرجة الثانية من البنك أو اي من الشركات التابعة له .[18]
ب- أن لا يكون قد عمل كوظف للبنك أو في أي من الشركات التابعة له خلال السنتين الماضيتين من تاريخ التعيين [19]
ت- الا يكون مساهماً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي في البنك ، أو مساهما في احدى الشركات التابعة للبنك أو مساهماً في المجموعة المالكة للبنك[20]
ث- النص على طريقة تعيين أعضاء الهيئة الشرعية وإعفاؤهم ومكافئاتهم .[21]
ج- النص على مبدأ " الإلزام "[22]
ح- عدم تملك عضو الهيئة لأي أسهم في المصرف الذي يقوم بمراقبة معاملاته ، لأن من يملك جزءاً من شيء لا يصلح أن يكون حكما فيه وعضو الهيئة هو بمثابة الحكم .[23]
خ- وجود الوعي التام لعنصر الاستقلال وتأثيره على سمعة الهيئة والمؤسسة معاً .[24]

---

[17] معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الاسلامية / اعداد هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية ص4
[18] تعليمات الحاكمية / البنك المركزي الأردني / ص17
[19] نفس المرجع ص 17
[20] نفس المرجع ص 17
[21] أعمال الهيئات الشرعية بين الاستشارية الفردية والمهنية المؤسسية /د رياض منصور الخليفي / 29-28
[22] نفس المرجع ص29
[23] دور الرقابة الشرعية في ضبط اعمال البنوك الاسلامية /د احمد بن عبدالله بن حميد /ص6
[24] هيئات الفتوى والرقابة الشرعية ودورها في المصارف الاسلامية / د عبد المجيد الصلاحيين ص269

2. جهاز الرقابة الداخلي :

يضم مجموعة من المراقبين الشرعيين ممن لهم إلمام بالضوابط الشرعية ، ولا يلزم ان يكونوا من الفقهاء فقد يكونون محاسبيين او قانونيين او غيرهم . ووجود هذا الجهاز ضروري لحفظ اعمال المصرف عن المخالفات الشرعية ،ومتابعة تنفيذ قرارات هيئة الفتوى على الوجه الصحيح ، وعلى هذا فوجود هذا الجهاز واجب ، لان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ، والفتوى بلا رقابة ستبقى - بأحسن احوالها – رهينة اجتهاد الموظف الذي قد يخطئ في تنفيذها او يحرف بعض ما تضمنه جهلا منه بمضمونها .[25]

تعمل على متابعة تنفيذ الفتاوى وتوصيات هيئة الفتوى، وتكون على مستوى كل مصرف، حيث تعنى بالناحية العملية، أي التأكد من إدارة المصرف بالحدود المرسومة لها من الناحية الشرعية والتزامها بتوجيهات هيئة الفتوى والفتوى الصادرة منها . [26]

عرفها الباحث :

جهاز داخل الهيكل التنظيمي تقوم بالتحقق من المعاملات الاسلامية المنفذة للتأكد من مطابقتها للشروط التي اقرتها هيئة الرقابة الشرعية .

المطلب الثاني :مهام هيئة الرقابة الشرعية .

من اهم مهام هيئة الرقابة الشرعية ما يلي :

1. الرد على الأسئلة والاستفسارات الفقهية .[27]
2. مراجعة نماذج العقود والاتفاقيات واللوائح للتأكد من عدم مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية .
3. إصدار الفتاوي في الموضوعات التي تعرض عليها . **[28]**
4. مراقبة اعمال البنك وانشطته من حيث توافقها وعدم مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية ومتابعة ومراجعة العمليات للتحقق من خلوها من أي محظورات شرعية [29]
5. اقتراح برامج التدريب الشرعي اللازم لموظفي البنك .[30]

---

[25] الرقابة الشرعية على المصارف " ضوابطها واحكامها ودورها في ضبط عمل المصرف / يوسف بن عبدالله الشبيلي /ص6

[26] الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية بين التأصيل والتطبيق د. هيام الزيدانيين ص 93-94

[27] الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية / احمد عبد العفو مصطفى العليات ص 9

[28] هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ودورها في المصارف الإسلامية / د عبد المجيد محمود الصلاحيين /ص 253

[29] تعليمات الحاكمية في الاردن / البنك المركزي الأردني / ص 18

[30] نفس المرجع ص 18

6. إبداء الرأي واعتماد جميع العقود والمعاملات والاتفاقيات والمنتجات والخدمات وسياسات الاستثمار والسياسة التي تنظم العلاقة ما بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار بما فيه توزيع الأرباح وتحميل الخسائر ،وتجنيب الإرادات على حسابات الاستثمار وآلية التصرف في الدخل غير المطابق للشريعة .[31]

المطلب الثالث : مجالات عمل هيئة الرقابة الشرعية .[32]

1.المجالات العلمية:

أ- إن هيئة الفتوى لها دور كبير في المجالات العلمية، ومن هذه المجالات:
ب- تأصيل الفقه الإسلامي في ميدان المعاملات المالية المصرفية، وإبداء الرأي الشرعي في النشطة الاستثمارية وتطبيق القواعد الشرعية على أنشطة المصرف الاستثمارية وغيرها من الانشطة المصرفية.
ت- الرد على الاسئلة والاستفسارات الفقهية: تثور تساؤلات عديدة عن بعض أنشطة المصارف وحكمها من الناحية الشرعية من المتعاملين أو الباحثين أو الموظفين أو المشككين، وهنا يأتي دور الهيئة في بيان وتوضيح الرأي الشرعي للسائل .
ث- التوعية والتثقيف للعاملين في قطاع العمل المصرفي الإسلامي :إن المصرف الاسلامي يحتاج إلى العاملين الذين يفقهون الاحكام الشرعية، ويكونون على قدر معقول من التفقه في الدين وخصوصا في ميدان المعاملات المصرفية الإسلامية .

2.المجالات التنفيذية :

إن عمل هيئة الفتوى في معظم المصارف الإسلامية لا يتجاوز الإفتاء النظري، وقليل من المصارف تتيح للهيئة مراجعة عملياتها الاستثمارية بالتفصيل من واقع بياناتها المالية الخاصة بالاستثمارات وبالدخل، بحيث تمكن الهيئة من الحكم على هذه العمليات هل تمت بصورة شرعية أم لا ، مع إعطاء التوجيهات لتصحيح المخالفات إن وقعت.

إن هذه الرؤية للهيئة في كونها تضع يدها على تفاصيل العمل، وتشارك في إيجاد حلول وبدائل شرعية للمعاملات المحرمة شرعا بعد أن تراها منفذة فعليا في أرض الميدان، أقوى بكثير من حصر عملها في صورة سؤال وجواب.

فيما يلي نموذج لتفعيل مجالات عمل هيئة الفتوى التنفيذية، وهذا النموذج يتكون من ثلاث محاور:

المحور الأول : الرقابة الوقائية (قبل التنفيذ).

المحور الثاني : الرقابة العلاجية (أثناء التنفيذ).

المحور الثالث : الرقابة التكميلية (بعد التنفيذ).

---

[31] نفس المرجع ص 18

[32] الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية ، حمزه حماد ص 7

المحور الاول : الرقابة الوقائية (قبل التنفيذ).

تقوم الرقابة الشرعية بجمع كل البيانات والمعلومـات لتعرضها فيما بعد على هيئة الفتوى لتدلي برأيها قبل إقدام المصرف على تنفيذها فإذا تبين أنها مخالفة لأحكام الشريعة استبعدتها أو قامت بتعديلها بما يتوافق مع الأحكـام الشرعية، لذا فعلى الرقابة الشرعية في هذه المرحلة الاهتمام بما يلي :[33]

1. مراعاة الجوانب الشرعية في عقد التأسيس والنظام الأساسي.
2. إشرافها على إعداد وصياغة نماذج العقود.
3. إيجاد المزيد من الصيغ الشرعية المناسبة للمصرف الإسلامي لمواكبة التطور فـي الأساليب والخدمات المصرفية.
4. المراجعة الشرعية لكل ما يقترح من أساليب استثمار جديدة.
5. وضع القواعد اللازمة لضبط التعامل مع المصارف غير الإسلامية.
6. إعداد دليل عملي شرعي.

المحور الثاني : الرقابة العلاجية (أثناء التنفيذ) .

اثناء سير المصرف في أعماله المصرفية والاستثمارية قد يقع في اخطاء شرعية ، او قد يتعرض لبعض المسائل وبعض الإشكالات التي تحتاج الى رأي شرعي ، وهنا يبرز دور الهيئة في ضبط وتصحيح خط سير المصرف وتقويم اعوجاجه ، وتقديم الرأي الشر عي للمسائل والمشكلات .

ويمكن ان نلخص دور الهيئة اثناء التنفيذ في مجموعة نقاط ، من ابرزها : [34]

1. إبداء الرأي الشرعي فيما يحال إليها من معاملات المصرف .
2. المراجعة الشرعية لجميع مراحل تنفيذ العملية الاستثمارية و إبداء الملاحظات ومتابعة تصحيحها اولاً بأول.
3. اشتراط موافقة الهيئة على إتمام المشروعات الاستثمارية قبل اتخاذ الخطوة النهائية في التنفيذ.
4. الاطلاع على تقارير هيئة التدقيق الشرعي بشأن المراجعة الشرعية لعمليات المصرف وإبداء الرأي بشأنها .
5. التوجيه والتقييم لأي خطأ في الفهم يؤثر على التنفيذ ويجعله منحرفا على اهدافه وغاياته.

---

[33] الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بين الواقع والطموح ، د محمد العزاوي ص27 .

[34] المصارف الاستثمارية الاسلامية النظرية والتطبيق / د عبد اللطيف حمزة القراري ص88.

المحور الثالث : الرقابة التكميلية (بعد التنفيذ).

تهدف الرقابة الشرعية الداخلية اللاحقة إلي التأكد من تطبيق المنتج وفق الضوابط الشرعية

وذلك من خلال العناصر التالية : [35]

1. تقوم إدارة الرقابة الشرعية بعمل برامج مراجعة ميدانية للإدارات وللفروع وأخذ عينات من تطبيق المنتجات ومراجعتها من اجل التأكد من تطابق التطبيق مع الفتاوى الشرعية الصادرة بشأن تطبيق هذا المنتج .
2. تقوم إدارة الرقابة الشرعية الداخلية ببحث المخالفات الشرعية التي وجدت بالإدارات والفروع ليس بغرض اكتشاف الأخطاء وحسب وإنما يجب أن تبحث عن أسباب وقوع تلك المخالفات والعمل علي تلافيها مستقبلا .
3. متابعة الإدارات والفروع في تصويب الملاحظات التي تم اكتشافها وعمل سجل متابعة بتلك الملاحظات .
4. مراجعة الحسابات الختامية للمصرف للتأكد من استخدام الأموال وفق الضوابط الشرعية وخاصة في البنوك التي تقدم المصرفية الإسلامية إلي جانب التقليدية .
5. التأكد من دقة توزيع الأرباح بين المتعاملين والمصرف وفق النسب المئوية المتفق عليها والمدرجة بعقد المضاربة .

[35] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية /د محمد البلتاجي ص11

المطلب الرابع : العوائق التي تواجه هيئة الرقابة الشرعية .

إن عدم تبلور مفهوم الرقابة الشرعية في أذهان إدارة المصرف سيؤدي إلى خلق تحديات ومخاطر عديدة لهذه الهيئة، خاصة عند عدم وجود منهج واضح معتمد من إدارة المصرف لأعمال الهيئة.

ومن المعوقات التي تواجه هيئة الرقابة في المصارف الإسلامية :

1. الضغوط التي قد تمارسها إدارة المصرف على الهيئة لإباحة بعض التصرفات، وقد تعتمد الإدارة على عدم إلمام الهيئة الكامل بدقائق المعاملات المصرفية، فتقوم مثلاً بصياغة السؤال وتكييفه تكييفاً معيناً، أو حذف أجزاء منه، أوقد تكون صياغة السؤال مخالفة للواقع العملي، ثم تقدمه للهيئة لتقوم الهيئة بإباحة التصرف بناء على ما قدم له. [36]
2. قلة عدد الفقهاء المتخصصين في مجال المعاملات المصرفية والمسائل الاقتصادية الحديثة؛ مما يؤدي إلى عدم وجود تصور واضح لهذه المسائل، ومن ثم صعوبة الوصول للحكم الشرعي الصحيح فيها. [37]
3. عدم الاستجابة السريعة لقرارات الهيئة من قبل إدارة المصرف ،وهذا الامر سيؤدي إلى استمرار وجود المخالفات الشرعية والاعتياد عليها من قبل الموظفين، وسيقودنا في نهاية الأمر إلى رقابة شرعية صورية لا معنى لها.
4. يعتبر اختصاص الهيئة ضيقا لان اختصاصها مقتصرا على الفتوى والارشاد فلا تقوم عمليا بتقويم الاخطاء وكذلك اصلاحها وطرح البديل لذلك .
5. كثير من المخالفات الشرعية في المصارف الاسلامية تسببها الادارات وليس الموظفين ولا الرقابة الشرعية ، لان الموظف يطبق إجراءات ليس من السهل عليه ان يخالفها ، اما الادارات فبعضها يمنع وصول السؤال على الهيئة بحجة انه شان قانوني وليس شرعي .[38]

---

[36] الرقابة الشرعية على المصارف الاسلامية بين التأصيل والتطبيق / د هيام الزيادنيين ص100

[37] الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية / حمزه عبد الكريم حماد

[38] واقع وتحديات الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية / د نوال بن عماره ص230

المبحث الثالث

طرق تعيين وعزل اعضاء هيئة الرقابة الشرعية والتكييف الفقهي لعملها

يتكون هذا المبحث من ثلاث مطالب:

المطلب الاول : تعيين هيئة الرقابة الشرعية .

المطلب الثاني : طرق عزل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية .

المطلب الثالث : التكييف الفقهي لعمل هيئة الرقابة الشرعية .

المطلب الاول : تعيين هيئة الرقابة الشرعية .

يتكون هذا المطلب من فرعيين :

الفرع الاول : تعيين هيئة الرقابة الشرعية .

الفرع الثاني : تكوين هيئة الرقابة الشرعية واختيار أعضائها .

الفرع الاول : تعين هيئة الرقابة الشرعية [39]

تنص الضوابط التي وضعتها هيئة المحاسبة على أنه :

يجب أن يكون لكل مؤسسة هيئة رقابة شرعية يعينها المساهمون في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية وذلك بناء على توصية من مجلس الإدارة ، مع مراعاة القوانين والأنظمة المحلية ، ويحق للمساهمين تفويض مجلس الإدارة بتحديد المكافأة لهيئة الرقابة الشرعية ، يجب أن يتم الاتفاق بين هيئة الرقابة الشرعية والمؤسسة على شروط الارتباط كما يتعين أن تكون الشروط المتفق عليها مثبتة في خطاب التعيين ، كما يجب على هيئة الرقابة الشرعية أن تتأكد من قيام المؤسسة بتوثيق وتأكيد قبول هيئة الرقابة الشرعية للتعيين ، ويجب أن يشتمل خطاب تعيين هيئة الرقابة الشرعية على إشارة تدل التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، كذلك تعيين الهيئة الشرعية من بين أعضائها أو غيرهم مراقبا او اكثر للمساعدة في اداة مهامها .

[39] معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية / د محمد داوود بكر / ص5

يبدو أن الجمعية العمومية التي اسندت إليها هيئة المحاسبة والمراجعة في ضوابطها مهمة تعيين هيئة الرقابة الشرعية إنما هي فقط إحدى الجهات التي لها صلاحية تعيين هيئة الرقابة الشرعية كما هو الحال في بعض البنوك الإسلامية ، فقد يعين مجلس إدارة هيئة الرقابة الشرعية .

فمثلاً تنص المادة (27) بند (أ) من قانون البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار ما يلي :

" يعين مجلس الإدارة في خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ انتخابه مستشاراً شرعياً من بين أهل العلم والتخصص بالأحكام الشرعية العملية ".

كما ورد في دليل دار المال الإسلامي ما يلي :

" تخضع جميع عمليات دار المال الإسلامي لرقابة هيئة الرقابة الشرعية التي تتكون من خمسة أعضاء على الاقل من بين كبار علماء الفقه الإسلامي المعروفين بخبرتهم وعمق فهمهم لأحكام الشريعة الغراء ويعينون من قبل مجلس المشرفين "

الفرع الثاني : تكوين هيئة الرقابة الشرعية واختيار أعضائها .

1. يجب ان تتكون هيئة الرقابة الشرعية من اعضاء لا يقل عددهم عن ثلاثة .[40]
2. تتكون هيئة الرقابة الشرعية من فقهاء متخصصين في فقه المعاملات وممن له المام بفقه المعاملات .
3. ويجب أن لا تضم هيئة الرقابة الشرعية في عضويتها مديرين من المؤسسة وألاّ تضم مساهمين ذوي تأثير فعال .[41]
4. لهيئة الرقابة الشرعية الاستعانة بمتخصصين في إدارة الأعمال او الاقتصاد والقانون او المحاسبة وغيرهم .[42]

المطلب الثاني : طرق عزل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية . [43]

يتبين لنا مما سبق ذكره في أهمية الرقابة الشرعية أن لهذه الهيئات مكانة حساسة جدًا وذات طبيعة خاصة في المصارف الاسلامية . وتنبع هذه المكانة الخاصة من كون أعضاء هذه الهيئات الرقابية من علماء الدين وبالتالي فمن الواجب أن لا يخضعوا لقرارات (من مجلس الادارة) تأديبية أو بالفصل أو الطرف أو العزل, إنما من الممكن أن يحال أمر أحدهم إلى الجمعية العمومية للمساهمين أو المودعين – إن وجدت.

يتم الاستغناء عن خدمات عضو هيئة الرقابة الشرعية بموجب توصية من مجلس يعتمدها المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية .[44]

---

[40] الهيئات الشرعية بين بيان الأخطاء والمخالفات الشرعية في المصارف الإسلامية /علي بن محيى الدين القره داغي رجب 1424هـ الدوحة

[41] برنامج المراقب والمدقق الشرعي / الايوفي / ص43

[42] معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية / د محمد داوود بكر /ص8

[43] الرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الاسلامية / د محمد امين علي قطان / ص18

[44] معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية / د محمد داوود بكر /8

لا يجوز الاستغناء عن خدمات (عزل) أعضاء هيئة الرقابة الشرعية إلا بناءً على قرار يصدر من مجلس الإدارة بأغلبية ثلثي أعضائه على الأقل ولا يكون هذا القرار نافذا إلا بعد إقراره من الجمعية العمومية العادية للمؤسسة المالية. – بناء علـــى توصية من باقي أعضاء الهيئة الذين قد أسدوا إليه النصيحة والتنبيه من قبل.[45]

المطلب الثالث : التكييف الفقهي لعمل هيئة الرقابة الشرعية .

إن الاعمال التي تقوم بها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية متنوعه ومتعددة ، فان هذه الهيئات تقوم بعمل المفتي و المحتسب والاجير الخاص وتقوم بالدور الرقابي على كافة الانشطة المصرفية التي تقوم بها تلك المؤسسة ، ومن هنا فقد اختلف انظار العلماء المعاصرين في التكييف الفقهي لأعمال هيئات الفتوى والرقابة الشرعية ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي :

1. الإفتاء :

إن تكييف عمل هذه الهيئات على أنه إفتاء مأخوذة من اسمها وبعض الاعمال التي تقوم بها ، حيث تقوم بعمل المفتي من خلال إبداء المشورة والاجابة عن الاسئلة والاستفسارات للمؤسسة الاسلامية التي تتبعها .

إن هذا التكييف يرد علية أن رأي هيئة الرقابة الشرعية يكون ملزماً للمؤسسة المصرفية التي تتبعها الهيئة وتشرف على نشاطاتها ، حيث ان نشاطات هذه الهيئة ليست مجرد إبداء الرأي والمشورة والاجابة عن الاسئلة والاستفسارات ، فما هو الا جانب واحد من جوانب عدة من الانشطة التي تقوم بها الهيئة .

ومن اهم النشاطات التي تقوم بها الهيئة :

أ- مراجعة ومراقبة العمليات المنفذة والتأكد من أن التطبيق متفق مع القرارات الصادرة من قبل الهيئة الشرعية .[46]
ب- بتدريب الموظفين وتثقيفهم في المعاملات المالية ، والمساهمة في تنمية الوعي لدى العاملين.
ت- تقديم البدائل الشرعية للمنتجات التقليدية المخالفة لأحكام الشريعة الاسلامية .
ث- مراجعة نماذج العقود والاتفاقيات واللوائح للتأكد من عدم مخالفتها لأحكام الشريعة الاسلامية.

2. الحسبة :

[45] تقنين اعمال الهيئات الشرعية معالمه والياته /د عبد الحميد محمود البعلي / ص 49
[46] هيئات الفتوى والرقابة الشرعية ودورها في المصارف الاسلامية / د عبد المجيد الصلاحيين ص253

هي الامر بالمعروف اذا ضهر تركه والنهي عن المنكر اذا ضهر فعله، ومن خلالها تكييف عمل الهيئة على انها حسبة من خلال قيامها بدور رقابي على العقود التي تعقدها المؤسسة المالية مع عملائها، حيث ان عملها كان شبيهاً بما يقوم به المحتسب بالسوق لما كانت هيئة الفتوى تقوم بدور رقابي على النشاطات التي تقوم بها المؤسسة الاسلامية التابعة لها ، ولكن من حيث المضمون فأن هيئة الفتوى تختلف عن عمل المحتسب لان المحتسب موظف عمومي يقوم بتصحيح المخالفات التي تقع بالسوق وبهذا فأنه لا يمكن قصر التكييف الفقهي لعمل هيئات الفتوى على انها حسبة . [47]

3. الوكالة بأجر :[48]

إن المساهمين وكلوا هيئة الرقابة للتأكد من موافقة الانشطة المصرفية التي يقوم بها المصرف مع احكام الشريعة الاسلامية او ان مجلس ادارة المصرف قد وكل الهيئة للقيام بهذا الامر . ان هذا التكييف يستدرك عليه بانه من شروط صحة التوكيل ان يكون الموكل قادراً على القيام بما وكل به ، ومن المعروف ان المساهمين ليسوا بقادرين على مباشرة الفتوى في اعمال المصرف بأنفسهم فكيف تكون هيئة الرقابة وكيلاً عمن لا يصح تصرفهم في موضوع الوكالة ؟ .

رأي الباحث في هذه التكيفات :

أولاً بما يختص بالإفتاء :

إن رأي هيئة الرقابة الشرعية يكون ملزماً للمصرف على عكس رأي المفتي الذي لا يكون فيه صفة الإلزام حيث أن نشاطات هيئة الرقابة الشرعية ليست مقتصرة على إبداء الرأي والفتوى فقط حيث يعد هذا جانب واحد من عدة جوانب تقوم بها الهيئة .

ثانياً بما يختص بالحسبة :

أبرزت دورها من خلال التزام البنك للأوامر الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية وعدم وجود أخطاء تبطل أو تفسد المعاملات .

ثالثاً بما يختص بالوكالة بأجر :

من المعروف أن من عقود الوكالة أنه لا يصح التوكيل في أمر لا تصح فيه تصرفت الموكل حيث أن المساهمين ومجلس الإدارة لا يستطيعون الإفتاء في النشاطات المصرفية والمسائل الاقتصادية ، بتالي كيف تسطيع أن تكون هيئة الرقابة الشرعية وكيلاً عن من لا يصح تصرفهم في موضوع الوكالة بتالي لا يصح توكيلهم .

---

[47] نفسه ص254

[48] الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية / د حمزة عبدالكريم حماد /ص 17

النتائج :

1. التركيز على اهمية الدور الذي تقوم به ادارة الرقابة الشرعية .
2. دور هيئة الرقابة الشرعية في المصرف الاسلامي هو امر ضروري لضمان التزام هذه المصارف في معاملاتهم لأحكام الشريعة الاسلامية.
3. ان التكييف الفقهي لهيئة الرقابة الشرعية على المصارف الاسلامية يتمثل في انها نمط جديد مستقل من المعاملات الشرعية .
4. تواجه هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية عدد من الصعوبات التي قد تعيق عملها .
5. تعدد الانشطة التي تقوم بها هيئة الرقابة الشرعية من حيث وجه العمل كل من المفتي والمحتسب والوكيل والاجير .
6. استقلالية هيئة الرقابة يجعلها اكثر قدرة على التأثير في الانشطة المصرفية الاسلامية .
7. ان الاستجابة السريعة لتوصيات هيئة الرقابة الشرعية له أثر في اكتساب المصارف الثقة والمصداقية .
8. القدرة على تحديد مصطلح الرقابة الشرعية ومعرفة أبرز التحديات المعاصرة للرقابة الشرعية.
9. لا يصح لهيئة الرقابة الشرعية أن تكون وكيلا عن من لا يصح تصرفهم في موضوع الوكالة .

التوصيات :

1. تعزيز الدور الاعلامي ونشر اعمال هيئة الرقابة الشرعية بأدلتها الشرعية في مطبوعات بحث توزع على العاملين في المصرف والمتعاملين معه وجمهور المسلمين.
2. العمل على تنشيط كيفية أداء الهيئة لواجباتها وذلك بالعمل على عقد اجتماعات دورية مع العاملين وتنظيم اللقاءات والدورات التدريبية المساعدة في خلق فهم مشترك بين الهيئة والموظفين .
3. وجوب قيام هيئة الرقابة الشرعية في ايجاد بدائل شرعية للمعاملات المصرفية التي يتحفظ عليها اعضائها وعدم الاكتفاء بالإفتاء بعدم الصحة .
4. لابد من ان تتمتع الرقابة الشرعية بالاستقلالية التامة لتمكنها من الرقابة التامة الصحيحة .
5. ضرورة ان يكون كل موظف في المصرف الاسلامي مراقباً شرعياً على نفسه لان الرقابة الذاتية هي اهم انواع الرقابة واكثرها ضرورة.
6. ضرورة تدريب موظفين المصارف الاسلامية على مبادئ المعاملات المالية الاسلامية من قبل اعضاء هيئة الرقابة الشرعية .
7. ضرورة وجود ممثل دائم بمقر البنك يقوم بعمل التدقيق الشرعي والاطلاع التفصيلي على البيانات .

المراجع :

1. الرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الإسلامية / د محمد امين علي قطان .
2. ابن منظور ، معجم لسان العرب المجلد الاول
3. هيئة الرقابة الشرعية في مصرف الراجحي دراسة تحليلية فقهية / للطالب سعد بن عبد الله السبر
4. نظام الرقابة على المال العام في الاقتصاد الاسلامي للدكتور فخري ابو صفية.
5. اصول المراجعة والرقابة في الاسلام للدكتور حسن شحاتة.
6. الرقابة الشرعية على المصارف الاسلامية بين التأصيل والتطبيق للدكتورة هيام الزيدانيين .
7. الرقابة الشرعية على المصارف للدكتور يوسف الشبيلي .
8. الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية هذا البحث عباره عن ملخص لرسالة ماجستير في الفقه واصوله / الجامعة الاردنية 2004 ، حمزه عبد الكريم حماد.
9. الرقابة الشرعية على اعمال المصارف الاسلامية / د احمد عليات .
10. واقع وتحديات الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية / د نوال بن عماره.
11. مرجعية الرقابة في البنوك الاسلامية ، حسام الدين .
12. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية /د محمد البلتاجي .
13. دور الرقابة الشرعية في ضبط اعمال البنوك الاسلامية /د احمد بن عبدالله بن حميد .
14. هيئات الفتوى والرقابة الشرعية ودورها في المصارف الاسلامية / د عبد المجيد الصلاحيين.
15. الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بين الواقع والطموح ، د محمد العزاوي.
16. المصارف الاستثمارية الاسلامية النظرية والتطبيق / د عبد اللطيف حمزة القراري .
17. هيئات الرقابة الشرعية اختيار اعضائها و ضوابطها /د محمد امين علي قطان.
18. برنامج المراقب والمدقق الشرعي / د مجدي غيث .
19. الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية / د حمزة عبدالكريم حماد .
20. معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية / د محمد داوود بكر
21. الهيئات الشرعية بين بيان الأخطاء والمخالفات الشرعية في المصارف الإسلامية /علي بن محيى الدين القره داغي / رجب 1424هـ الدوحة.

22. أعمال الهيئات الشرعية بين الاستشارية الفردية والمهنية المؤسسية أو النظرية العامة للهيئات الشرعية " ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثالث للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية / 9-10 شعبان 1424ه الموافق 6/5 اكتوبر 2003م للدكتور رياض منصور الخليفي.

23. تقنين اعمال الهيئات الشرعية معالمه والياته /د عبد الحميد محمود البعلي .

24. رسالة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية/ د حسن صافي.

الدوريات :

مجلة عربناك الرقابة الشرعية .